

Distr.: General
19 February 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والأربعون

١٢-١ آذار/مارس ٢٠٠٤

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين
الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين":
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها
في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات
والمبادرات

بيان مقدم من التحالف النسائي الدولي، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والاتحاد الدولي للمحاميات،
وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يعمم وفقاً لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *



يتسم أعضاء منظميتنا بالإخلاص لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهم ملتزمون بالمساعدة في بناء عالم أكثر سلاماً وعدلاً وحرية. وعليه، ندرك الأهمية القصوى التي تتسم بها مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الحيلولة دون نشوب الصراعات واحتوائها وتسويتها وفي البناء بعد انتهائها. كما نسلم أن إقامة سلام دائم أضحى على القدر نفسه من الأهمية التي لإنهاء الصراعات. أي أنه لا بد، بعد انتهاء الصراع، من إصلاح المجتمع المدني وإعادة بنائه برمته لإقامة مجتمع مستقر وملتزم بالقانون.

وأصبح المجتمع الدولي وبخاصة الأمم المتحدة، يدركان شيئاً فشيئاً المساهمة التي على المرأة تقديمها في سبيل إقامة مجتمع مستقر. وهما، بالفعل، يقران بأن على المرأة أن تؤدي دوراً حيويًا في تنمية ورفاهية بلدها على جميع المستويات. ويشكل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ بحد ذاته مساهمة هامة في توعية المجتمع الدولي على نطاق واسع بأهمية هذه الحقيقة. وبتشديد مجلس الأمن على أهمية أن يكون للمرأة رأي في عملية صنع القرار على جميع مستوياتها، يكون قد أكد من جديد على أهمية إفراح المجال للمرأة لممارسة حقوقها ومسؤولياتها كشخص راشد وكمواطنة منتمة إلى بلدها. وهكذا، ينبغي دعوة المرأة للمشاركة في محادثات السلام عقب انتهاء الصراع وفي صنع القرار المتعلق بعملية الإعمار. ويعني الإقرار المتزايد بحقوق المرأة أيضاً الإقرار بمسؤولياتها المتزايدة.

وأمام ناظرينا اليوم مثال مشجع على أن دور المرأة في هذه العملية مثمر ألا وهو اعتماد دستور أفغانستان في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وتؤيد منظميتنا البيان الذي أدلت به السيدة فريدة عكر، رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حينما قالت: “ثمة أمر خاص استدعى الاحتفال به ألا وهو أن الدستور الذي أقر مؤخراً يضمن صراحة تساوي الحقوق والواجبات أمام القانون. وإن المساواة بين الجنسين من العوامل التي لا بد منها ليس لتحقيق السلام الدائم فحسب، بل أيضاً لتعزيز احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في المجتمعات كافة. ويشكل تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين في إطار الدستور نقطة انطلاق حيوية لتغيير أوضاع أفغانستان وإعمارها. فهو يمنح الشرعية للدور الهام الذي تؤديه النساء والفتيات في أفغانستان من جديد في رسم ملامح مستقبلهن وبناء بلدهن”. وفي عام ٢٠٠٤، الذي هو عام بناء السلام في أفغانستان ما بعد انتهاء الصراع، ثمة أساس للعمل انطلاقاً من دستور يقوم كقانون بمنح جميع مواطنيه فرصة أفضل للمشاركة على أكمل وجه في حياة بلدهم.

وبالفعل، ومن باب إعادة الإشارة إلى قضية مبدأ، تلتزم المنظمتان بمبدأ المساواة، أي مشاركة النساء والرجال (كشركاء متساوين) على قدم المساواة في تطوير مجتمعهم. وترى منظمتانا أن من الأهمية القصوى. يمكن مشاركة الرجال والصبية في إقامة هذا المجتمع الأكثر عدلا. وعلى أبسط المستويات، من حسن حظ أعضائنا أنهم يلقين الدعم الشخصي من أزواجهن وأشقائهن وآبائهن وشركائهن الذي يشاركونهم جهودهن ويؤيدوهن. كما كانوا غالبا القدوة والمرشدين، إذ أنهم هم أنفسهم منخرطون في حركات تقدمية. والقصص التي لا تحصى عن هؤلاء الرجال البعيدي النظر المتفهمين تملأ، لو رؤيت، مجلدات من حوليات كل فرع من فروع هاتين المنظمتين. وعلى المستوى العام، ركز عمل المنظمتين على إعداد برنامج تربوي متعدد الأوجه - بداية من تلك الوجهة للمرحلة الابتدائية المتعلقة بالصور النمطية التي توصف بها المرأة لتصل إلى حلقات العمل والندوات التي تتناول العنف ضد المرأة. وهناك مجال رئيسي آخر نركز عليه في عملنا يتمثل في الحصول على الدعم لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأتاحت هذه الجهود لأعضائنا فرصة العمل من جديد مع رجال يشاركونهم العقلية نفسها.

وإننا نستمد شجاعتنا من هذه الصلات مع إدراكنا التام أن الممارسات الثقافية التي تميز ضد المرأة مغروسة بعمق في صميم مجتمعاتنا وإزالتها ليس بالأمر السهل. وإن الدعم الذي يقدمه الرجال والصبية اليوم لتحقيق المساواة بين الجنسين ليس موضع التقدير الشديد فحسب، بل هو أيضا ضروري لنجاح نضالنا في سبيل إقامة مجتمع أكثر عدلا وإنصافا.